

الضوابط الشرعية لعمل المرأة

من خلال قصة موسى عليه السلام مع المرأتين

إعداد

دكتورة / رقية بنت نصر الله محمد نياز

أستاذ الدعوة والاحتساب المساعد

ورئيسة قسم القرآن الكريم والدراسات الإسلامية

بكلية التربية لإعداد المعلمات - الرياض

مجلة كلية دار العلوم العدد الثاني عشر ديسمبر ٢٠٠٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ أما بعد.

"فإن الحياة الزوجية والأطفال هما زينة الحياة الدنيا التي تنتمي كل النساء إليها وتتمناها"

"ووظيفة المرأة الحقيقية هي القيام بالواجبات المنزلية، مثل: ترتيب مسكنها، وتربية أولادها، والاقتصاد في وسائل معيشتها، مع القيام بالاحتياجات البيئية"

"وعلى الرجل أن يكّد ويشغل، وما على المرأة إلا أن تقيم في بيتها، لأنها زوجة، أو بعبارة أوضح لأنها إناء لطيف سريع الإنكسار" وقد أثبتت الدراسات أن "سبب الأزمات العائلية في أمريكا وكثرة الجرائم في المجتمع هو أن الزوجة تركت بيتها لتضاعف دخل الأسرة، فزاد الدخل وانخفض مستوى الأخلاق، وإن التجارب قد أثبتت ضرورة لزوم المرأة الأم لبيتها، وإشرافها على تربية أولادها، فإن الفارق الكبير بين المستوى الخلقي لهذا الجيل، والمستوى الخلقي للجيل السابق إنما مرجعه إلي أن المرأة هجرت البيت، وأهملت تربية الطفل وتركته إلى من لا يحسن تربيته"

والطامة الكبرى تكمن في مزاحمة المرأة الرجل في مكان عمله والنظام الذي يقضي بتشغيل المرأة مع الرجال مهما نشأ عنه من الثروة للبلاد فإن نتيجته كانت هادمة لبناء الحياة المنزلية، لأنه هاجم هيكل المنزل،

وقرض أركان الأسرة، وفرق الروابط الاجتماعية، لأنه يسلب الزوجة من زوجها، والأولاد من أقرابهم، فصار العمل ينبوع خاص لا نتيجة له، إلا تشغيل أخلاق المرأة... حتى أصبحت المنازل غير منازل، وأصبحت الأولاد تنب على عدم التربية وتلقى في زوايا الإهمال، وأطفقت المحبة الزوجية، وخرجت المرأة عن كونها الزوجة الظريفة والقرينة المحبة للرجل. وصارت الزميلة في العمل والمشاق، وبانت معرضة للتأثيرات التي تمحو غالباً التواضع الفكري والأخلاقي الذي عليه مدار حفظ الفضيلة.

تلك لأن خروج المرأة للعمل مع الرجال في المعامل يجعلها ملوثة بأدران تذهب برونق حياتها إلى الأبد... إنه العار أن تجعل المرأة مثلاً للردائل بكثرة مخالطة الرجال.. والأولي السعي لجعل المرأة تعمل بما يوفق فطرتها الطبيعية من القيام في البيت، وترك أعمال الرجال سلامة لشرفها. (١)

هذه المقدمة هي عبارات أعلنها صراحة نساء ورجال من الغرب بعد تجارب مريرة مع وظيفة المرأة وخروجها للعمل بلا ضوابط وحدود. ومما يشير العجب والفرح معاً أن الإسلام قد سبق هؤلاء بقرون عديدة في التحذير من الكوارث المترتبة على مثل ذلك الخروج، ذلك حين أوجب على المرأة القرار في البيت ورعاية المسؤوليات الداخلية فيه وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ (٢) وفي مثل قوله ﷺ: (والمرأة راعية على بيت زوجها وولده) (٣).

لكن لما كان الإسلام ديناً يتسم بالعالمية والواقعية والمرونة المتألية والسهولة واليسر، فإنه راعي حاجة النساء إلى العمل خارج مملكتها، ولم يجعل عملها خارج نطاق البيت أمراً إلزامياً يلحقها منه مخالفة شرعية، بل للمرأة العمل في حدود أطر الشريعة الإسلامية، بحيث لا تخرج عما أمرها به ربها وبينه لها نبيها محمد ﷺ.

وقد فصل جمع من العلماء ذلك حين قالوا: فالمرأة المسلمة لها أن تعمل فيما يناسبها شرعاً، وفي حدود ما يصون عرضها، ويحفظ عليها دينها وكرامتها، ولا يكون فتنة في المجتمع، ولا سبباً في انتشار الفساد، ولا ضياع حقوق زوجها وأولادها الواجبة عليها، فإنها راعية في بيت زوجها، ومسؤولة عن رعيته^(١)

إذا فللمرأة العمل خارج حدود بيتها، وقد عملت بعض الأول من النساء في خير القرون، ولكن مشروعيته هذه مضبوطة بشروط وضوابط، إذا توفرت ساغ العمل وأصبح مشروعاً غير محظور.^(٥)

وهذه الضوابط استفاض في ذكرها العلماء، وهي مبنوثة في كتبهم^(٦)، وسوف أتعرض لبعضها، من خلال قصة ذكرها الله تعالى في كتابه الكريم والتي تدور حول (قصة موسى عليه السلام مع المرأتين)، خاصة وأن هذه القصة يخشى أن يفهم منها، أو يستشهد بها في غير السياق الذي وردت به في هذه القضية.^(٧)

لهذا أحببت أن تكون لي هذه المحاولة في بيان بعض ضوابط خروج المرأة للعمل من خلال قصة موسى عليه السلام مع المرأتين في سورة القصص، مدعمة هذه الضوابط بالأدلة الشرعية، فكان الموضوع تحت عنوان (الضوابط الشرعية لعمل المرأة من خلال قصة موسى عليه السلام مع المرأتين)

وهذا البحث يتكون من مقدمة، بينت فيها أهمية الموضوع، يتلوها تمهيد، وأربعة مباحث، ثم خاتمة، على النحو التالي:-

التمهيد: الآيات المقصودة بالدراسة، مع التفسير الإجمالي لها.

المبحث الأول: في الضابط الأول: أن تكون هناك حاجة لعمل المرأة.

المبحث الثاني: في الضابط الثاني: البعد عن الاختلاط والخلوة بالرجال.

المبحث الثالث: في الضابط الثالث: ألا يترتب على خروج المرأة للعمل فتنة
بها، أو منها، كأن تخضع بالقول.

المبحث الرابع: في الضابط الرابع: إذن ولي أمر المرأة في خروجها للعمل.
الخاتمة: وتشمل أهم نتائج البحث.

المبحث التمهيدي

السبب التمهيدي

في المعنى الإجمالي الآيات

الآيات المقصودة بالبحث في سورة القصص هي:

قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ قَالَ رَبِّ نَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [٢١] وَلَمَّا تَوَجَّهَ تَلْقَاءَ مَدْيَنَ قَالَ عَسَى رَبِّي أَنْ يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ [٢٢] وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءَ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ [٢٣] فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ [٢٤] فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا فَلَمَّا جَاءَهُ وَقَصَّ عَلَيْهِ الْقِصَصَ قَالَ لَا تَخَفْ نَجَوْتَ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ [٢٥] قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا بَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيَّ الْأَمِينُ [٢٦] قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ [٢٧] ﴿

تفسير الآيات تفسيراً إجمالياً:

إن موسى عليه السلام خرج من المدينة خائفاً بعد قتل النفس خشيّة أن يقتل بها قال تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ أي ينظر مخافة أن يدركه الطلب فيأخذه، لا يدري إلى أي جهة يتوجه فيسرّ الله سبحانه وتعالى له سلوك الطريق المتجه إلى مدين.

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "خرج موسى عليه السلام متوجهاً نحو مدين، وليس له علم بالطريق إلا حسن ظنه بربه، فإنه قال: ﴿عَسَى رَبِّي

أَنْ يَهْدِيَنِي سِوَاءَ السَّبِيلِ»^(٨) وإنما قال ذلك لأنه لم يكن يعرف الطريق إليها، وهذه القرية تقع جنوب فلسطين، ويذكر "ابن جبير" أنه بينها وبين مصر مسيرة ثمانية أيام.^(٩)

ولم يكن لموسى عليه السلام استعداد لمثل هذا الخروج لا بزيادة ولا بدليل ولم يكن له من معين إلا التجاؤء إلى الله قال تعالى فيما يحكيه عنه ﴿عَسَى رَبِّي أَنْ يَهْدِيَنِي سِوَاءَ السَّبِيلِ﴾ وقد وقع هذا الدعاء موقعه إذ قيس الله سبحانه وتعالى له النجاة منهم وهداه سبحانه إلى سواء السبيل فيذكر كل من الإمامين الطبري والقرطبي أن الله سبحانه وتعالى قيس له ملكاً سدده الطريق وعرفه إياه.^(١٠)

فلما وصل موسى عليه السلام إلى ماء مدين، وجد جمعاً من الناس يسقون ماشيتهم من هذا الماء، ووجد بعيداً عن هذا الجمع ﴿أَمْرَاتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ أي امرأتين تحبسان غنمهما حتى يفرغ الناس من سقي مواشيهم، لأنهما كانتا لا تسقيان مع الناس، فكانه عليه السلام استشعر أن في عدم سقيهما لغنمهما مع غنم القوم أمراً ما يمنعهما، فبادر عليه السلام بسؤالهما لتقديم يد العون لهما إن كانتا محتاجتين إلى معونة، وهذا يعد من المروءة فقال ما يحكيه عنه القرآن الكريم: ﴿مَا خَطْبُكُمَا﴾

يروى ابن جرير الطبري عن ابن إسحاق قوله تعالى: ﴿مَا خَطْبُكُمَا﴾ قال: "وجد لهما رحمة خشية، لما رأى من ضعفها وغلبة الناس على الماء دونهما، فقال لهما: ما خطبكما أي ما شأنكما."^(١١)

وقد كانتا من قبل لا تسقيان إلا من تتبع فضلات ما في الحياض من بقية شرب أنعام القوم، فقالتا ما يحكيه عنهما القرآن الكريم: ﴿قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ فأخبرتا بهما، وأن أباهما شيخ كبير، فلا يستطيع لضعفه أن يباشر أمر غنمه، وأنهما لعجزهما عن مزاحمة

الرجال وبخلهم وعدم مروءتهم عن السقي لهما، لهذا فإن من عادتهما التآني حتى يصدر الناس عن الماء، ويخلي المكان وحيثُ تَرْدَان^(١٢) فقام موسى عليه السلام بسقي الغنم لما علم المانع الذي لأجله لا تسقيان مع القوم، قال تعالى: ﴿فَسَقَى لَهُمَا﴾.

وقد ذكرت كتب التفسير في كيفية السقي أقوالاً مروية عن الصحابة والتابعين، منها: أنه عمد إلي بئر على رأسه صخرة لا يرفعها العشرة، فرفعها عليه السلام وحده وسقى لهما.^(١٣) وقد ذكر الحافظ ابن كثير في هذا المعنى رواية عن عمر بن الخطاب رضي عنه قال: فيقول "قال أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا عبيد الله: أنبأنا إسرائيل، عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون الأودي عن عمر بن الخطاب رضي عنه أن موسى عليه السلام لما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون، فلما فرغوا أعادوا الصخرة على البئر ولا يطبق رفعها إلا عشرة رجال، فإذا هو بامرأتين تذودان قال: ما خطبكما؟ فحدثناه، فأتى الحجر فرفعه، ثم لم يستق إلا ذنوباً واحداً حتى رويت الغنم.^(١٤) وذكر السيوطي في الدر المنثور أنه سألهما إن كان بقربهما ماء، فقالتا: لا إلا بئر عليها صخرة قد غطيت بها، لا يطبقها نفر. فطلب عليه السلام منهما أن يريانه هذه البئر، وأنه عليه السلام رفعها وسقى لهما غنمهما، ثم أعاد الصخرة إلي مكانها.^(١٥)

وإذا كانت الروايات قد ذكرت في مسألة الصخرة اختلافاً في العدد الذي يقدر على رفعها فهذه المسألة لا ينبغي أن نقف أمامها طويلاً، إذ قد يكون المقصد منها بياناً للقوة التي نعتت بها الفتاة موسى عليه السلام حيث قام برفع صخرة بمفرده جرت العادة أن يرفعها عدد من القوم، وهذا من إنعام الله عليه، إذ القوة والقدرة على فعل الشيء عطاءً ومنحة إلهية من بين الإنعامات

وفي سبب حياتها يذكر العلامة ابن الجوزي ثلاثة أقوال "أحدها: أنه كان من صفتها الحياء فهي تمشي مشي من لم يعتد الخروج والدخول. والثاني: لأنها دعت له لتكافئه وكان الأجمل عندها أن تدعوه من غير مكافأة. والثالث: لأنها رسول أبيها." (٢٠)

وللإمام أبي السعود وقفة عند استحيائها يستشف منها أن هذا يعد خلقاً للفتاة وأى خلق!! إنه خلق عظيم فيقول: "وقوله تعالى: ﴿عَلَى اسْتِحْيَاءٍ﴾ متعلق بمحذوف هو حال من ضمير تمشي، أي جاءت تمشي كائنة على استحياء، فمعناه: أنها كانت على استحياء حالتي المشي والمجيء معاً لا عند المجيء فقط، وتتكبر استحياء للتفخيم، قيل جاءت متخففة أي شديدة الحياء، وقيل قد استترت بكم درعها.

وفي قوله تعالى: ﴿قَالَتْ﴾ استئناف مبني على سؤال نشأ من حكاية مجيئها إياه عليه الصلاة والسلام كأنه قيل: فماذا قالت له عليه الصلاة والسلام؟ فقيل: قالت: ﴿إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ أي جزاء سقيك لنا، أسندت الدعوة إلي أبيها وعللتها بالجزاء لئلا يوهم من كلامها ريبة، وفيه من الدلالة على كمال العقل والحياء والعفة مما لا يخفي. (٢١)

لما أخبرته بدعوة أبيها وقام موسى عليه السلام لتلبية دعوته، طلب منها موسى عليه السلام أن تتبعه، وإن اختلف الطريق أخبرته، ولم يرض عليه السلام أن تمشي أمامه.

أخرج الحاكم في مستدرکه عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عمر رضي الله عنه قال: ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ﴾ قال كانت تجيء وهي لا خراجة ولاجة، واضعة يدها على وجهها، فقام معها موسى عليه السلام وقال لها: امشي خلفي وانعتي لي الطريق، وأنا أمشي أمامك فإننا لا ننظر في أدبار النساء.

ثم قالت: ﴿يَأْتِ اسْتَأْجِرُهُ إِنْ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيَّ الْأَمِينُ﴾ لما رآته من قوة الأمانة. ولقوله لها ما قال، فزاد ذلك أباهما رغبة فيه فقال: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ أي في حسن الصحبة والوفاء بما قلت. قال موسى: ﴿ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الْأَجْلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ قال: نعم قال: ﴿وَاللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ فزوجه، وأقام معه يكفيه ويعمل له في رعاية غنمه وما يحتاج إليه منه، وزوجه صفورة أو أختها شرقاء، وهما اللتان كانتا تذودان. (٢٢)

فلما جاء موسى عليه السلام إلي الشيخ بدأه الشيخ بالسؤال عن حاله، فقص عليه موسى عليه السلام قصته فطمأنه، لأن هذه الأرض التي حل بها لا تخضع لسلطان فرعون. قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُ وَقَصَّ عَلَيْهِ الْقِصَصَ أَعْنَى أَمْرِهِ أَجْمَعٍ، مَنْ قَتَلَ الْقَبْطِيَّ، وَقَصِدَ فِرْعَوْنَ قَتَلَهُ،﴾ قَالَ لَا تَخَفْ نَجَوْتَ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ يعني: فرعون وقومه، وإنما قال هذا لأنه لم يكن لفرعون سلطان على أهل مدين. (٢٣)

ولكون العمل بالنسبة للفتاتين كان لهدف الحاجة، ولم يكن لرغبتها المطلقة في العمل خارج البيت طلبت إحداهما من أبيها أن يستأجر هذا الرجل حتى يكفيهما مئونة الرعي وخدمته، فقالت إحداهما ما يحكيه القرآن ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا بَتِ اسْتَأْجِرُهُ﴾ تعني بقولها استأجره ليرعي عليك ماشيتك ﴿إِنْ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيَّ الْأَمِينُ﴾. تقول: إن خير من تستأجره للرعي القوي على حفظ ماشيتك، والقيام عليها في إصلاحها وصلاحها، الأمين الذي لا تخاف خيانتة فيما تأمنه عليه، وقيل إنها لما قالت ذلك لأبيها استنكر أبوها ذلك من وصفها إياه، فقال لها وما علمك بذلك؟ فقالت: أما قوته: فما رأيت

من علاجه ما عالج عند السقى على البئر، وأما الامانة فما رأيت من غض
البصر عنى.

وبنحو ذلك جاءت الأخبار عن أهل التأويل - ثم يذكر رواية - عن
ابن عباس قال: "قالت إحداهما: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا بَتِ اسْتَأْجِرُهُ إِنْ خَيْرَ مَنْ
اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيَّ الْأَمِينُ﴾ قال: يحجبونه الغيرة أن قال: وما يدريك ما قوته
وأمانته؟؟ قالت: أما قوته فما رأيت منه حين سقى لنا، لم أر رجلاً قط أقوى
في ذلك السقى منه، وأما أمانته فإنه نظر إلي حين أقبلت إليه، وشخصت له،
فلما علم أنني امرأة صوّب رأسه فلم يرفعه، ولم ينظر إلي، حتى بلغته
رسالتك، ثم قال امشي خلفي وانعتي لي الطريق، ولم يفعل ذلك إلا وهو
أمين، فسرى عن أبيها، وصدقها، وظن به الذي قالت." (٢٤)

وترتب على تيقن الشيخ من كلام ابنته ومن حديثه مع موسى عليه السلام
أنه عرض عليه أن يزوجه إحدى ابنتيه، على أن يعمل عنده ثماني سنين، فإن
أتمها عشرًا فمن عنده، وسيجد موسى عليه السلام حسن الصحبة، وطيب المقام مع
هذا الرجل الصالح.

وقبل موسى عليه السلام هذا العرض كما حكى القرآن الكريم ذلك في
قوله: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ
فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ
الصَّالِحِينَ﴾ (٢٧) قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الْأَجْلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ وَاللَّهُ
عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ (٢٨) ﴿ وقد قضى موسى عليه السلام أكمل الأجلين وأتمهما وهو
العشر سنين كاملة.

أخرج الإمام البخاري عن سعيد بن جبیر رضي الله عنه عنه قال: (سألني
يهودي من أهل الحيرة: أي الأجلين قضى موسى؟ فقلت: لا أدري حتى أقدم

على حبر العرب فأسأله، فقدمت، فسألت ابن عباس رضي الله عنهما فقال:
قضى أكثرهما وأطيبهما، إن رسول الله إذا قال فعل (٢٥)

وبذلك أجر موسى عليه السلام نفسه بعفة فرجه، فتزوج ابنه الشيخ، وأقام
معه إلى أن أراد بعد ذلك العودة إلى أهله، فقصد زيارتهم ببلاد مصر، وكان
من أمره عند الطور ما كان.

المبحث الأول

في الضابط الأول: أن تكون هناك حاجة لعمل المرأة ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: الأدلة الشرعية على ضابط الخروج للحاجة.
المطلب الثاني: ما يستدل به على ضابط الحاجة من خلال قصة موسى عليه السلام مع المرأتين. وفيه ثلاث وقفات:

الوقف الأولى: أحداث القصة تؤيد قرار المرأة في البيت
الوقف الثانية: خروج المرأتين كان الحاجة ملحة
الوقف الثالثة: خروج المرأتين كان لحاجة، والحاجة، قدرت بقدرها

المبحث الأول

ففي الضابط الأول: أن تكون هناك حاجة لعمل المرأة

وهذه الحاجة حتمتها مصلحة البيت والأسرة وفي صدد بيان ذلك يقول الشيخ عبد العزيز بن باز "رحمه الله" "الإسلام حرم جميع الوسائل والذرائع الموصلة إلي الأمور المحرمة، حتى عمل المرأة بعيداً عن الرجال إن كان فيه مضيعة للأولاد، وتقصير بحق الزوج من غير اضطرار شرعي لذلك يكون محرماً، لأن ذلك خروج على الوظيفة الطبيعية للمرأة وتعطيل للمهمة الخطيرة التي عليها القيام بها مما ينتج عنه سوء بناء الأجيال، وتفكك عرى الأسرة، التي تقوم على التعاون، والتكامل، ومساهمة كل من الزوجين بما هياه الله له من الأسباب التي تساعد على قيام حياة مستقرة، آمنة، مطمئنة، يعرف كل فرد واجبه أولاً وحقه ثانياً"^(٢٦) وبيان هذا الضابط يتضح من خلال المطلوبين التاليين:-

المطلب الأول: الأدلة الشرعية على ضابط الخروج للحاجة.
المطلب الثاني: ما يستدل به على ضابط الحاجة من خلال قصة موسى عليه السلام مع المرأتين.

المطلب الأول

الأدلة الشرعية على ضابط الخروج للحاجة

إن الأصل لزوم المرأة البيت، فقرارها فيه عزيمة شرعية، وخروجها منه لحاجة تقدر بقدرها قال تعالى ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾^(٢٧) ذكر الإمام القرطبي رحمه الله معنى الآية بقوله:

"الأمر بلزوم البيوت وإن كان الخطاب لنساء النبي ﷺ فقد دخل غيرهن فيه بالمعنى. هذا لو لم يرد دليل يعم جميع النساء كيف والشرعية طافحة بلزوم النساء بيوتهن والانكفاف عن الخروج منها إلا لضرورة."^(٢٨) وأكد الحافظ ابن كثير رحمه الله ذلك بقوله: أي الزمن بيوتكن فلا تخرجن لغير حاجة لأنه أسلم وأحفظ لكن^(٢٩).

ومن خلال تدبر آيات القرآن الكريم وجد أن البيوت مضافة إلي النساء في ثلاث آيات من كتاب الله تعالى، مع أن البيوت للأزواج أو للأولياء، الآية الأولى في قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ والثانية في قوله سبحانه: ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾^(٣٠) والثالثة في قوله تعالى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾^(٣١).

وقد علق الدكتور/بكر أبو زيد على ذلك بقوله: "إنما حصلت هذه الإضافة- والله أعلم- مراعاة لاستمرار لزوم النساء للبيوت فهي إضافة إسكان ولزوم للمسكن والتصاق به لا إضافة تمليك"^(٣٢) فدائرة عمل المرأة هو بيتها، حيث حملها الإسلام مسؤولية العمل في البيت مما لا يمكن للرجل أن يقوم به، فقد ورد عن عمر رضي الله عنه قوله: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (كلكم راع ومسؤول عن رعيته، والإمام راع ومسؤول عن رعيته، والرجل راع ومسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيته، والخادم راع في مال سيده ومسؤول عن رعيته)^(٣٤).

وإن فاطمة رضي الله عنها كانت تقوم في بيت زوجها علي بن أبي طالب رضي الله عنه بالأعمال الكثيرة الشاقة ولم يكن عندها خادمة تساعدتها على أمور المنزل حتى أثر الرحي في كفيها فأتت والدها النبي ﷺ تسأله خادماً فما كان منه إلا أن أرشدها بلطفه النبوي الأبوي بقوله: (ألا أدلك على ما هو خير من خادم تسبحين الله ثلاثاً وثلاثين وتحمدين الله ثلاثاً وثلاثين وتكبرين أربعاً وثلاثين وحين تأخذين مضجعتك) (٣٥)

وأيضاً أسماء بنت أبي بكر، زوجة الزبير بن العوام رضي الله عنهم كانت تقول: (تزوجني الزبير وما له في الأرض من مال ولا مملوك ولا شيء، غير ناضح وغير فرسه، فكنت أعلف فرسه، وأستقي الماء، وأخرز غربه، وأعجن، ولم أكن أحسن أخبز، وكان يخبز جارات لي، من الأنصار وكن نسوة صدق) (٣٦).

ولكن إن كان للمرأة حاجة في الخروج فلها ذلك ويؤيد ذلك حديث عائشة رضي الله عنها حيث قالت: خرجت سودة بنت زمعة رضي الله عنها ليلاً فرأها عمر رضي الله عنه فعرفها فقال: إنك والله يا سودة ما تخفين علينا فرجعت إلي النبي ﷺ فذكرت له وهو في حجرته يتعشى وإن في يده لعرقاً فأنزل عليه فرفع عنه وهو يقول: (قد أذن الله لكن أن تخرجن لحوائجكن). (٣٧) ويوضح الإمام العيني هذه الحاجة بقوله: في هذا الحديث دليل على أن النساء يخرجن لكل ما أبيح لهن الخروج فيه من: زيارة الأباء والأمهات، ونوى المحارم، وغير ذلك مما تمس الحاجة إليه (٣٨)

وبالتالي فإن العمل ليس محرماً على المرأة أو ممنوعاً عنها بصورة عامة، وإنما باستطاعة المرأة القيام ببعض الوظائف والأعمال، كالتدريس، أو التطبيب، أو التمريض للأطفال والنساء، بل باستطاعتها أن تقوم بأي عمل لا يخرج بها عما يليق بذوات الحياء والطهر والعفاف، مادام هذا العمل بعيداً عن

الاختلاط بالرجال، أو الخلوة بالأجانب، أو كان عملاً غير محرم شرعاً، ولا ينتج عنه إخلال بواجباتها نحو أبنائها وزوجها^(٣٩).

وهناك أمثلة من الصحابييات اللاتي كن يخرجن للعمل، فنجد أسماء

بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما تقول: (كنت أنقل النوى من أرض

الزبير التي أقطعه رسول الله ﷺ علي رأسي، وهي مني على ثلث

فرسخ، فجننت يوماً والنوى على رأسي فلقيت رسول الله ﷺ ومعه نفر من

الأنصار، فدعاني ثم قال: (إخ إخ) ليحملني خلفه، فاستحييت أن أسير مع

الرجال، وذكرت الزبير وغيرته، وكان أغير الناس، فعرف رسول الله ﷺ

أنى قد استحييت فمضى، فجننت الزبير، فقلت لقيني رسول الله ﷺ وعلي

رأسي النوى ومعه نفر من أصحابه، فأناخ لأركب فأستحييت منه وعرفت

غيرتك، فقال: (والله لحملك النوى كان أشد علي من ركوبك معه، قالت: حتى

أرسل إلي أبي بكر بعد ذلك بخادم تكفيني سياسة الفرس فكأنما أعنتني).^(٤٠)

وأيضاً خالة جابر بن عبد الله رضي الله عنهما لما احتاجت للعمل

خارج بيتها أثناء عدة الطلاق فأرادت أن تجذ نخلها - تقطع ثمرها - فزجرها

رجل أن تخرج، فانت النبي ﷺ فقال: (بلى فجذى نخلك، فإنك عسى أن

تصدقى، أو تفعلى معروفاً).^(٤١)

وبهذا يتبين لنا سماحة الإسلام في الإذن للمرأة بالخروج للعمل عندما

تقتضى بذلك الأحوال.^(٤٢)

المطلب الثاني

ما يستدل به علي ضابط خروج المرأة للحاجة

من قصة موسى عليه السلام مع المرأتين

قد يتخذ البعض من هذه القصة مبرراً لخروج المرأة للعمل مطلقاً، حيث ذكرت الآيات خروج المرأتين للعمل وسقي الماشية في قوله تعالى ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ والأمر غير ذلك، وبيان هذا يتضح من خلال الوقفات التالية:

الوقفة الأولى: أحداث القصة تؤيد قرار المرأة في البيت:

إن عمل المرأة خارج البيت ليس هدفاً من أهداف القصة، بل قرار المرأة ومكثها في البيت هو الهدف الأسمى الذي نادى به القصة، مستندة إلى ما يلي:

أولاً: جعل الأب الصالح مهر إحدى البننتين العمل برعاية الماشية من أجل قرار البنت، إذ قام بعرض إحدى البننتين على موسى عليه السلام بقوله كما جاء في القرآن الكريم ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾، لم يجعل المقابل كذا من المال والدور والعقار، بل قال: ﴿عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ وهذا إنما يدل على أن الأب كان حريصاً على قرار ابنتيه أو بناته ومكثهن في البيت بدلاً عن ذلك الخروج الذي قد يعرضهن للخطر والمشاق الخارجية.

ثانياً: إن موسى عليه السلام أثبت بفعله أن عبء العمل الخارجي من نصيب الزوج، وذلك بعد أن قضى أكمل الأجلين وأوفاهما مع الرجل الصالح،^(٤٣) وسار بأهله نحو مصر لزيارة والدته وإخوانه وذوي قرابته، وفي الطريق لما

حصلت الحاجة إلى النار قال لأهله (أمكثوا) أي: أقيموا في مكانكم وأنا سأقوم بمهمة البحث وأكفيكم شدة الليل وظلمته وبرده، وهذا النبل منه عليه السلام لعلمه الأكيد بأن المواجهة الخارجية للحياة هي من مهمة الرجال، ولهذا تكبد التعب الكثير في هذه الرحلة، كما أشار إلى ذلك بعض المفسرين في ثنايا تعليقهم على هذه الآيات، حيث كان عليه السلام لغيرته على حرمة يصحب الرفقة ليلاً ويفارقهم نهاراً ليقوم بمهام الزوج، وفي المقابل كانت الزوجة مقيمة مكانها في البرية. (٤٤)

الوقف الثانية: خروج المرأتين كان لحاجة ملحة:

من خلال ما ذكرناه سابقاً اتضح أن الإسلام أذن بخروج المرأة لحاجة تقتضيها المصلحة الخاصة أو العامة، كطلب العلم، أو التعليم أو التطبيب، أو أي خدمة اجتماعية، أو زيارات خاصة أو عامة، أو الخروج للمساجد، أو الجهاد، أو إجابة الدعوة في حفلات العرس، وغير ذلك من الأمور.

ومن هذه الحاجات الملحة التي قد تنزل منزلة الضرورات خروج المرأة للعمل، لضرورة تقتضيها المصلحة، كأن يكون لا عائل لها، أو لمرض عائلها أو كبره، وبالتالي فكان خروج المرأتين للعمل ضرورة اقتضتها المصلحة الخاصة بهما، والعامة للأسرة، وظهرت من قوله تعالى: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ وكان المعنى: أي نحن نرغبنا بالجلوس في البيت بدلاً من هذا العناء والتعب، لكننا تصدينا لهذا الأمر، لكبر أبينا وضعفه، وإلا كان يتولى هو أمر الرزق (٤٥) والقوت، هو ضرورة للحياة وليست ترفاً.

وقد أكد بعض الأئمة هذا عند تفسيرهم الآية السابقة ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ بأنه: إبداء منها للعذر له عليه السلام عن حضورهما للسقي مع الرجال، لعدم وجدانهما رجلاً يستقي لهما لأن الرجل الوحيد لهما هو أبوهما،

وهو شيخ كبير لا يستطيع ورود الماء، لضعفه عن المزاحمة، فلا بد لنا من تأخير السقي إلي أن يقضي الناس أوطارهم من الماء. (٤٦)

الوقفه الثالثة: خروج المرأتين كان لحاجة ملحة، والحاجة قدرت بقدرها.

لما كان الأصل قرار المرأة في البيت، وخروجها للعمل يكون لحاجة، فهذه تقدر بقدرها، ولا يزيد الخروج للعمل عن قدرها، وقد أزيلت تلك الحاجة عند أول فرصة، وذلك بدليلين:

الأول: عرفنا أن خروج المرأتين كان لحاجة ملحة حتمتها ظروف المعيشة والأسرة والمجتمع، ومع تلك الحاجة كان خروجها منضبطاً بضوابط الشرع والأخلاق والعادات، ومع وجود هذه الضوابط فإن إحدى البننتين قدرت الموقف بذكاء وبادرت إلي إزالة محذور العمل الخارجي لما وجدت الفرصة سانحة^(٤٧) حيث توجهت إلي أبيها بشجاعة قائلة: ﴿يَأْبَتِ اسْتَأْجِرُهُ إِنْ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيَّ الْأَمِينُ﴾ قالت ذلك لأنها تريد أن تتخلص من ذلك الخروج، تريد القرار في البيت، لتعيش واقع المرأة، وتمارس الوظيفة السامية التي خلقها الله من أجلها، لتؤدي الدور الذي يتناسب مع فطرتها، ويحقق توازنها النفسي، وهي الوظيفة التي تؤهلها للتعامل مع الإنسان أشرف المخلوقات، بدلاً من التعامل مع الحيوانات والجمادات.

الثاني: جعل الأب الصالح مهر إحدى البننتين قرارها في البيت. (٤٨)

لما عرض الرجل الصالح إحدى البننتين على موسى عليه السلام بقوله كما جاء في القرآن الكريم: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ لم يجعل المقابل كذا من المال والدار والماشية بل قال: ﴿أَعْلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ

الصالحين» وهذا يدل على أن الأب كان حريصاً على إيجاد زوج يقدر المرأة
ولا يحملها عبئين، عبء الأعمال المنزلية، وعبء العمل الخارجي، وعرض
الأمر على موسى عليه السلام فوافق، وفي موافقته فائدة عظيمة للبنات، لأن
موافقته معناها قيامه بعبء العمل الخارجي، وبالتالي قرار البنات في البيت
بعيداً عن العمل الذي يؤدي إلى الالتحام بالرجال.

المبحث الثاني

في الضابط الثاني: البعد عن الاختلاط بالرجال
ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: الأدلة الشرعية على ضابط تحريم الاختلاط

المطلب الثاني: ما يستدل به على ضابط عدم وجود اختلاط من خلال

قصة موسى عليه السلام مع المرأتين، وفيه ثلاث وقفات:

الوقفة الأولى: عدم رغبة المرأتين في الاختلاط بلسان الحال.

الوقفة الثانية: عدم رغبة المرأتين في الاختلاط بلسان المقال.

الوقفة الثالثة: اتخاذ موسى عليه السلام التدابير لمنع الانفراد بالمرأة.

المبحث الثاني

فِي الضابط الثاني : البعد عن الاختلاط بالرجال

والاختلاط هو : اجتماع الرجل والمرأة التي ليست بمحرم، أو هو اجتماع الرجال بالنساء غير المحارم في مكان واحد، يمكنهم فيه الاتصال فيما بينهم بالنظر والإشارة أو الكلام^(٤٩)، وقد وردت النصوص الكريمة بتحريم الاختلاط وسوف أبين ذلك في مطلبين على النحو التالي:-

المطلب الأول: الأدلة الشرعية على ضابط تحريم الاختلاط

المطلب الثاني: ما يستدل به على ضابط عدم وجود اختلاط من خلال قصة موسى عليه السلام مع المرأتين.

المطلب الأول:

الأدلة الشرعية على ضابط تحريم الاختلاط

الاختلاط من أخطر الأمور التي حذر الشرع منها النساء والرجال، فعن أبي هريرة رضي عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (خير صفوف الرجال أولها، وشرها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها، وشرها أولها).^(٥٠)

وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يحرص على عدم اختلاط الرجال بالنساء في الطريق من المسجد إلى البيت. فعن أم سلمة رضي الله عنها أنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم قام النساء حين يقضي تسليمه ويمكث هو في مقامه يسيراً قبل أن يقوم قال الإمام الزهري: (نرى والله أعلم، إن ذلك كان لكي ينصرف النساء قبل أن يدركهن أحد من الرجال).^(٥١)

ومما يؤكد حرص الرسول صلى الله عليه وسلم على اتخاذ الوسائل لمنع الاختلاط أنه خصص في مسجده باباً للنساء للدخول إلى المسجد والخروج منه.^(٥٢)

فقد ورد في سنن أبي داود في باب اعتزال النساء في المساجد عن الرجال حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ (لو تركنا هذا الباب للنساء) (٥٣) فلم يدخل منه ابن عمر حتى مات. (٥٤)

وقد حرصت النساء في صدر الإسلام على عدم مزاحمة الرجال أو الاختلاط بهم في الطواف. فعن ابن جريح قال: أخبرني عطاء: إذ منع ابن هشام النساء الطواف مع الرجال قال كيف يمنعهن وقد طاف نساء النبي ﷺ مع الرجال؟ قلت أبعد الحجاب أو قبل..؟ قال أي لعمرى لقد أدركته بعد الحجاب، قالت كيف يخالطن الرجال؟ قال لم يكن يخالطن، كانت عائشة رضي الله عنها تطوف حجرة - أي ناحية - من الرجال لا يخالطهم. (٥٥)

ولما سئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء عن حكم عمل المرأة في مؤسسة مع رجال أجنب، أجابت: بأن اختلاط الرجال بالنساء في المؤسسات حرام، وينبغي على المسؤولين منعه، لما في الاختلاط من المعاصد التي لا تخفي على من له أدنى بصيرة. (٥٦)

وقد وضع الإمام ابن القيم ذلك الفساد بقوله: ولا ريب أن تمكين النساء من اختلاطهن بالرجال بلية وشر، وهو من أعظم أسباب نزول العقوبات العامة، كما أنه من أسباب فساد أمور العامة والخاصة، واختلاط الرجال بالنساء سبب لكثرة الفواحش والزنا، وهو من أسباب الموت العام والطواعين المتصلة، ولما اختلط البغايا بعسكر موسى عليه السلام وفشت فيهم الفاحشة، أرسل الله عليهم الطاعون، فمات منهم في يوم واحد خلق كثير. (٥٧)

المطلب الثاني

ما يستدل على ضابط عدم وجود اختلاط

من قصة موسى عليه السلام مع المرأتين

إن المرأتين حاولتا تجنب الاختلاط والمزاحمة وأخذتا كل وسائل الحيلة والحذر لئلا يكون هناك مجال للاختلاط، ويتضح ذلك من خلال الوقفات الآتية:-

الوقفة الأولى: عدم رغبة المرأتين في الاختلاط بلسان الحال

ويتبين ذلك مما يأتي:

أولاً: بعد المرأتين عن محل تجمع الناس:

فكانت المرأتان بعيدتين عن محل تجمع الناس، وهذه الحقيقة صرحت بها الآية في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ فالآية تشير إلى أن وصول موسى عليه السلام إلى المرأتين كان قبل وصوله إلى الجماعة الكثيرة من الناس^(٥٨)، لأن معنى من "دونهم" أي في مكانه غير المكان الذي حول الماء أي في جانب مبعاد للأمة من الناس لأن حقيقة كلمة "دون" أنها وصف للشئ الأسفل من غيره.^(٥٩)

ثانياً: ذود غنمهما لئلا تختلط بغنم الناس.^(٦٠)

اتخذت المرأتان كل وسائل الحيلة والحذر لئلا يكون هناك مجال لاختلاط الأغنام الذي يؤدي إلى اختلاطهما بالرجال لأنهما حارستان عليهما، لهذا فقد عمدتا إلى طرد أغنامهما عن الماء خوفاً من ذلك المحذور لهذا قالتا: ﴿لَا نَسْقِي حَتَّى يُصَدِرَ الرِّعَاءُ﴾ ومعنى ذلك أنهما في سبيل منع الاختلاط رضيتا بأخذ سقاء ما فضل عن الرعاء من الماء في الحوض.^(٦١)

وقد ذكرت بعض الروايات أنه لما جاءت معه تقدمت أمامه، فقال لها كوني
ورائي فإذا اختلف على الطريق فاحذني لي بحصاه أعلم بها كيف الطريق
لأهتدي إليه (٦٩)

المبحث الثالث

في الضابط الثالث: ألا يترتب على خروج المرأة للعمل
فتنة ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول : الأدلة الشرعية على ضابط تحريم الخضوع بالقول.

المطلب الثاني: ما يستدل به على عدم وجود فتنة وخضوع بالقول من

خلال قصة موسى عليه السلام مع المرأتين، وفيه ثلاث وقفات:

الوقفة الأولى: كلام موسى عليه السلام كان من قبيل الشفقة والرحمة بهما.

الوقفة الثانية: كلام المرأتين كان بعيداً عن موطن الخضوع والفتنة.

الوقفة الثالثة: سلوك المرأتين كان بعيداً عن موطن الإثارة والفتنة.

المبحث الثالث

فِي الضابط الثالث: ألا يترتب على خروج المرأة

للعمل فتنة بها أو منها

إن مما يؤدي إلي الافتتان بالمرأة خضوعها بالقول عند محادثة الأجنبي عنها والتبسط معه في الحديث، لذا فقد اتخذ الإسلام التدابير الواقعية من ذلك بنصوص كثيرة أبينها من خلال الآتي:-
المطلب الأول: الأدلة الشرعية على تحريم الخضوع بالقول عند محادثة الأجنبي.

المطلب الثاني: الاستدلال على ذلك من قصة موسى عليه السلام مع المرأتين

المطلب الأول:

الأدلة الشرعية على تحريم الخضوع بالقول

إن الله سبحانه وتعالى أرشد إلى أدب الحديث مع النساء وحدد الإطار المسموح به في الحديث مع الأجنبية بقوله تعالى ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾

ولذلك حرم الخضوع بالقول لأمهات المؤمنين حتى لا يثرن شهوات مرضى القلوب وفي ذلك يقول الله تعالى ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ (٧١)

وإذا كان الخطاب في هاتين الآيتين موجهاً لصفوة النساء أمهات المؤمنين أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن من هن من النقي والورع، وسيدات بيت النبوة، وفي عصر المصطفى صلى الله عليه وسلم، وصحابته الأطهار، فإن شمول هذا الخطاب لكل المسلمات في شتى العصور من باب أولى.

وذكر الحافظ ابن كثير في تفسير الآية الأخيرة أنها تخاطب الأجانب بكلام
ليس فيه ترخيم، أي لا تخاطب المرأة الأجانب كما تخاطب زوجها. (٧٢)

ليس هذا فحسب إن الشارع حرم رفع صوت المرأة بالكلام بحيث
يسمع ذلك الأجانب بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ
زِينَتِهِنَّ﴾ (٧٣)

قاله سبحانه وتعالى نهى النساء عن الضرب بأرجلهن لئلا يظهر
صوت الحلي الخفية، التي تؤدي إلى إثارة الشهوات بإيقاعات ضرب الحذاء
على الأرض، فإن منعهن من رفع الصوت بالحديث من باب أولى (٧٤) ذلك
لأن الخيال يكون أحياناً أقوى في إثارة الشهوات من العيان وكثيرون يثير
شهواتهم رؤية حذاء المرأة أو ثوبها أو حليها أكثر مما يثيرها رؤية حسد
المرأة ذاته وسماع وسوسة الحلي أو شمام شذى العطر من بعيد قد يثير
حواس رجال كثيرين ويهيج أعصابهم ويفتنهم فتنة جارفة لا يملكون لها
رداً، والقرآن يعتني بهذا كله، لأن منزله هو الذي خلق، وهو الذي يعلم من
خلق، وهو اللطيف الخبير. (٧٥)

ويؤكد العلامة أبو بكر الجصاص هذا المعنى في تفسير هذه الآية
بقوله: وفيه دلالة على أن المرأة منهيبة عن رفع صوتها بالكلام بحيث يسمع
ذلك الأجانب، إذ إن صوتها أقرب إلى الفتنة من صوت خلخالها، ولذلك كره
أذان النساء، لأنه يحتاج فيه إلى رفع الصوت. (٧٦)

وقد نقل إجماع علماء المسلمين الإمام ابن عبد البر بقوله: أجمع
العلماء على أن السنة في المرأة ألا ترفع صوتها في التلبية وإنما عليها أن
تسمع نفسها. (٧٧)

وقد نص الإمام ابن قدامة على علة الفتنة بقوله: وإنما كره لها رفع
الصوت مخافة الفتنة بها، ولهذا لا يسن لها أذان ولا إقامة، والمسنون لها في
الصلاة التصفيق دون التسبيح. (٧٨)

وذكر الحافظ ابن كثير في تفسير الآية الأخيرة أنها تخاطب الأجانب بكلام ليس فيه ترخيم، أي لا تخاطب المرأة الأجانب كما تخاطب زوجها. (٧٢)

ليس هذا فحسب إن الشارع حرم رفع صوت المرأة بالكلام بحيث يسمع ذلك الأجانب بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ (٧٣)

فإن الله سبحانه وتعالى نهى النساء عن الضرب بأرجلهن لئلا يظهر صوت الحلي الخفية، التي تؤدي إلى إثارة الشهوات بإيقاعات ضرب الحذاء على الأرض، فإن منعهن من رفع الصوت بالحديث من باب أولى (٧٤) ذلك لأن الخيال يكون أحياناً أقوى في إثارة الشهوات من العيان وكثيرون تثير شهواتهم رؤية حذاء المرأة أو ثوبها أو حليها أكثر مما يثيرها رؤية جسد المرأة ذاته وسماع وسوسة الحلي أو شمام شذى العطر من بعيد قد يثير حواس رجال كثيرين ويهيج أعصابهم ويفتنهم فتنة جارفة لا يملكون لها رداً، والقرآن يعتني بهذا كله، لأن منزله هو الذي خلق، وهو الذي يعلم من خلق، وهو اللطيف الخبير. (٧٥)

ويؤكد العلامة أبو بكر الجصاص هذا المعنى في تفسير هذه الآية بقوله: وفيه دلالة على أن المرأة منهيّة عن رفع صوتها بالكلام بحيث يسمع ذلك الأجانب، إذ إن صوتها أقرب إلى الفتنة من صوت خلخالها، ولذلك كره أذان النساء، لأنه يحتاج فيه إلى رفع الصوت. (٧٦)

وقد نقل إجماع علماء المسلمين الإمام ابن عبد البر بقوله: أجمع العلماء على أن السنة في المرأة ألا ترفع صوتها في التلبية وإنما عليها أن تسمع نفسها. (٧٧)

وقد نص الإمام ابن قدامة على علة الفتنة بقوله: وإنما كره لها رفع الصوت مخافة الفتنة بها، ولهذا لا يسن لها أذان ولا إقامة، والمسنون لها في الصلاة التصفيق دون التسبيح. (٧٨)

المطلب الثاني

ما يستدل به على ضابط عدم وجود خضوع بالقول وفتنة

في قصة موسى عليه السلام مع المرأتين

حديث موسى عليه السلام إلي المرأتين، وجواب المرأتين له كان محاطاً بسياج الأدب خالياً من كل عوامل الإثارة، وبيان هذا من خلال الوقفات الآتية:-

الوقفة الأولى: كلام موسى عليه السلام لم يحمل في طيه أي ريبة أو شك وذلك لما يلي:

أولاً: إن موسى عليه السلام لما توجه بالحديث إليهما كان سؤالاً محدداً يحمل في طيه معروفاً محضاً لمن وقع في خطب ومصيبة، بدليل ما جاء في قوله تعالى: ﴿ مَا خَطْبُكُمَا ﴾ وقد أكد هذا ابن عطية رحمة الله حين قال: "لعل استعمال السؤال بالخطب إنما هو في مصاب أو مضطهد أو من يشفق عليه أو يأتي بمنكر من الأمر، فكأنه بالجملة في شر" (٧٩)

ثانياً: الحالة التي كان عليها موسى عليه السلام لا تحتل أي تفسير للتبسط في حديثه مع المرأتين.

وذلك لأن موسى عليه السلام كان في موقف الإنسان الخائف الذي يبحث عن ملاذ يلوذه من الحال الذي كان عليه (٨٠)، كما بينت ذلك الآيات التي قبلها ﴿ فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ ﴾ هذا بالإضافة إلي تعب السفر ومشقته.

وقد وصف ابن عباس رضي الله عنهما الحالة الشديدة التي كان عليها موسى عليه السلام في ذلك الوقت بقوله: سار موسى من مصر إلي مدين ليس له طعام إلا البقل وورق الشجر وكان حافياً فما وصل إلي مدين حتى سقطت نعل قدميه، وجلس في الظل وهو صفوة الله من خلقه، وإن بطنه

لاصق بظهره من الجوع، وإنه لمحتاج إلي شق تمره،^(٨١) فهل يعقل لم هذا حاله أن يشغل نفسه بذلك.

ثالثاً: كلام موسى عليه السلام مع المرأتين كان من قبيل الرحمة والرأفة والشفقة عليهما، لأن الواقع الموجود في سياق الآية يفسر ذلك، فموسى عليه السلام لما رأى الموقف وضعف المرأتين، تيقظت حاسة الشهامة في نفسه، فرق لحالهما ورحمهما، وقد أشار إلي ذلك بعض الأئمة فقالوا: "إن منشأ السؤال هو الرحمة لحالهما، كما صرحوا به. فسؤاله عليه السلام للتوسل إلي إعانتهم وبرهما لتفرس ضعفهما وعجزهما، ولولاه لم يكن للتكلم مع الأجنبية داع"^(٨٢)

الوقف الثانية: كلام المرأتين كان بعيداً عن موطن الخضوع والفتنة:

ويتبين ذلك مما يلي:

أولاً: كلام المرأتين لم يظهر العجز والضعف الذي يؤدي إلي الألفة بين المتحدثين وذلك واضح من قولها **﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾** وهذا جواب على سؤال موسى عليه السلام لهما **﴿مَا خَطْبُكُمَا﴾** حيث لم تظهر العجز والضعف ولو أرادت إظهارهما لقاتلا لا نسقى لعجزنا وضعنا. ولما كانت أمثال هذه العبارات تحرك مشاعر الإنسان وعاطفته، وتوجد نوعاً من الألفة بين المتحدثين، لهذا تخرجتا من إظهار ذلك في نفسيهما حياءً وأدباً ونسبتاه إلي أبيهما **﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾**.

وقد أشار إلي هذه الحقيقة بعض الأئمة في أثناء تفسيرهم للآية السابقة فقالوا: "ليس في الكلام ما يدل على ضعفهما، بل فيه أمارات على حيائهما، وسترهما، لو أرادت إظهار العجز لقاتلا: لا نقدر على السقي"^(٨٣)

ثانياً: نسبت الدعوة إلي أبيها حال دعوتها لموسى عليه السلام لتكونا في مأمن من الشك والريبة كما جاء في قوله تعالى: **﴿إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾**.

وقد أكد ذلك العلامة الألوسي حين قال: "أسندت الدعوة إلي أبيها وعلتها بالجزاء، لئلا يوهم كلامها ريبة، وفيه من الدلالة على كمال العقل والحياء والعفة ما لا يخفى." (٨٤)

ثالثاً: وصفت إحداهما موسى بالقوة والأمانة، ولم تصفه بالصفة التي تحمل الريبة حيث قالت: ﴿يَأْبَتِ اسْتَأْجِرُهُ إِنْ خَيْرٌ مِّنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيَ الْأَمِينُ﴾ فوصفت موسى عليه السلام بالقوة والأمانة، ولم تصفه بالشباب والوسامة والجمال، وقد علق العلامة الألوسي على كلامها هذا بقوله: إن كلامها هذا كلام حكيم جامع لا يزداد عليه، لأنه إذا اجتمعت الخصلتان أعني الكفاية والأمانة في القائم بأمرك فقد فرغ بالك وتم مرادك وقد استغنت بإرسال هذا الكلام الذي سياقته المثل والحكمة أن تقول استأجره لقوته وأمانته، ولعمري إن مثل هذا المدح من المرأة للرجل أجمل من المدح الخاص وأبقى للحشمة. (٨٥)

رابعاً: كلام إحدى المرأتين لم يكن محل اضطراب أو ارتباك أو تعثر أو تلجلج، فمع الحياء الأمانة والدقة والوضوح، لا التلجلج ولا الاضطراب، وهذا من إجاد الفطرة النظيفة السليمة المستقيمة، فالفتاة القويمة تستحي بفطرتها عند لقاء الرجال والحديث معهم، ولكنها لنقتها بطهارتها واستقامتها لا تضطرب الاضطراب الذي يُطمع ويغري ويهيج، إنما تتحدث في الوضوح بالقدر المطلوب ولا تزيد، وهذا هو حال البنت عند قدومها لاستدعاء موسى عليه السلام كما صرح بذلك أهل العلم. (٨٦)

الوقف الثالث: سلوك المرأتين كان بعيداً عن مواطن الإثارة والفتنة.

وذلك واضح من قوله تعالى: ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ﴾ حيث إن الحياء والحشمة والتستر والعفة صفات وسلوك مطلوبة من المرأة في كل الأديان والشرائع ومعنى (على استحياء) أي: تمشي غير متبخثرة ولا مظهرة زينة وتتكبر استحياء تفخيم ومبالغة في الحياء. (٨٧)

وقد وصف عمر بن الخطاب رضي الله عنه خروجها بقوله: جاءت تمشي على استحياء سائرة وجهها بثوبها^(٨٨) وليست بسلفع من النساء ولاجة خراجة^(٨٩) بل إن من الأئمة من فسر فوله تعالى ﴿تذودان﴾ أي: عن وجوهما نظر الناظرين وذلك لتسترهما. (٩٠)

وقد أكد العلامة الألوسي هذا الانضباط في سلوك المرأتين أيضاً في موقف السقي لما قال: ولا يخفي أنه ينبغي أن يضم إلى طبيعة السقي والذود بعض الحيثيات، كحيثية تحقق طبيعة السقي من أقوياء متغلبين، وتحقق طبيعة الذود من امرأتين ضعيفتين مستورتين، في موضع هو مجتمع الناس للسقي، وإلا فالظاهر مجرد طبيعة السقي والذود لا تصلح منشأ الترحم. (٩١)

فأثبتت هذه العبارات أن باعث موسى عليه السلام في مساعدة المرأتين لأجل الحالة التي كانتا عليها من الضعف والحشمة والستر، وبالتالي فسلوكهما كان منذ بطاً بالآداب بعيداً عن الفتنة.

المبحث الرابع

في الضابط الرابع: إذن ولي أمر المرأة في خروجها للعمل. ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: الأدلة الشرعية على وجوب الاستئذان.

المطلب الثاني: ما يستدل به من قصة موسى عليه السلام مع المرأتين من وجود الإذن من الأب.

المبحث الرابع

ففي الضابط الرابع: إ إذن ولي أمر المرأة عند خروجها للعمل.

والمقصود بولي أمر المرأة هو أبوها، أو أخوها، أو زوجها، أو من يقوم مقامهم من المحارم المسؤولين عنها شرعاً.

وهذا الإذن اقتضاه حق قوامه الرجل على المرأة والتي أوجبها سبحانه وتعالى في قوله: ﴿الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾^(٩٢) وسوف يتم بيان هذا الضابط من خلال الآتي:-

المطلب الأول: الأدلة الشرعية على وجوب الاستئذان.

المطلب الثاني: ما يستدل به من قصة موسى عليه السلام مع المرأتين من وجود إذن الأب.

المطلب الأول

الأدلة الشرعية على وجوب الاستئذان.

وفي صدد بيان هذا الضابط يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "لا يحل للزوجة أن تخرج من بيتها إلا بإذن زوجها، وإذا خرجت من بيت زوجها بغير إذنه كانت ناشزة، عاصية لله ورسوله مستحقة للعقوبة"^(٩٣) وهذا مبناه على قول النبي صلى الله عليه وسلم: (إذا استأذنت امرأة أحدكم فلا يمنعها)^(٩٤) وفي قوله عليه السلام: (إذا استأذنتكم نساؤكم إلي المساجد فأذنوا لهن)^(٩٥) ويعلق الإمام النووي على هذا الحديث بقوله: "استدل به علي أن المرأة لا تخرج من بيت زوجها إلا بالإذن"^(٩٦) ويؤكد الدكتور/ أحمد البابطين هذا الضابط من خلال هذين الحديثين بقوله: وجود شرط الاستئذان مما يدل على وجوبه، وإذا كان

الاستئذان للخروج إلى المسجد واجباً فإن وجوب الاستئذان لغيره من سبب أولى. (٩٧)

وقد بين أعضاء اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء هذا الضابط ووجوبه بقولهم: الأصل في الشريعة أن تتبوأ المرأة المنزلة التي كرمها الله بها من القرار في المنزل، والبعد عن أماكن الفتن والشبهات، وما يكون فيه عرضة لضررها، وأن تقوم بتربية أولادها تربية إسلامية، وتقوم بخدمة زوجها وشئون بيتها. ولكن إذا اضطرت إلي أن تعمل فينبغي أن تختار من الأعمال ما يناسبها في دينها ودنياها، مما لا يؤثر على قيامها برعاية شؤون زوجها وأولادها، مع مراعاة إذن زوجها في ذلك. (٩٨)

المطلب الثاني

ما يستدل به من قصة موسى عليه السلام مع المرأتين

على وجود الإذن من الأب.

وردت في قصة موسى عليه السلام مع المرأتين ما يمكن أن يكون إشارات على ضابط الاستئذان ويظهر ذلك من خلال الآتي:

أولاً: جاء ذكر ولي أمرهما والمتمثل في الأب صراحة (٩٩) في أكثر من موضع، مما يدل على علم الأب بخروجها للعمل وذلك مما يلي:

أ- لما أبدتا عذرهما في الخروج للعمل بقولهما كما جاء في القرآن الكريم: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾.

ب- لما قامت إحدى البنيتين بإزالة محذور الخروج وتوجهت إلى أبيها بشجاعة قائلة: كما جاء في قوله تعالى: ﴿يَأْتِ اسْتَأْذِرَهُ﴾

ج- لما قامت إحدى البنيتين بنسبة الدعوة إلى أبيها حال دعوتها موسى عليه السلام إلى زيارتهم كما جاء في قول المولى سبحانه: ﴿إِنَّ أَبِي

يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾.

ثانياً: ومما يدل على علم الأب الأكيد بخروج البننتين للعمل الحوار الذي دار بينه وبين موسى ^{عليه السلام} بخصوص الزواج والمهر في مقابل قرار البنات في البيت (١٠٠) وذلك كما حكى القرآن ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبعد عرضي لهذا الموضوع

أستطيع حصر نتائجه فيما يلي:

أولاً- إن عمل المرأة خارج البيت كارثة على المرأة والبيت، والمجتمع إذا لم يقيد بضوابطه بشهادة أدعياء تحرير المرأة، والحق ما شهد به الأعداء أنفسهم.

ثانياً- إن الأصل للمرأة القرار في البيت. ويجوز لها الخروج لضرورة أو حاجة.

ثالثاً- ليس العمل محرماً على المرأة، أو ممنوعاً عنها بصورة عامة، وإنما باستطاعة المرأة القيام ببعض الوظائف والأعمال: كالتدريس، أو التطبيب، أو التمريض، ما دام هذا العمل بعيداً عن الاختلاط بالرجال، أو الخلوة بالأجانب، أو كان عملاً غير محرم شرعاً أو لا يخرجها عن الحياء والطهر والعفاف، ولا ينتج عنه إخلال بواجباتها.

رابعاً- إن الاختلاط من أخطر الأمور التي حذر الشرع منها.

خامساً- إن الشارع أرشد إلي آداب الحديث مع النساء بأن يكون من وراء حجاب، مع البعد عن الخضوع في القول، وعدم رفع الصوت.

سادساً- تضمنت قصة موسى عليه السلام مع المرأتين بعض الضوابط الشرعية المهمة عند خروج المرأة للعمل.

سابعاً- إن الهدف الحقيقي لأدعياء عمل المرأة مطلقاً هو تخليصها من دورها الحقيقي، وإشغالها عن هذا الهدف بما يفسدها، ويفسد مجتمعها، والجيل المسلم القادم.

ثامناً- إن أحداث القصة يمكن أن يستند إليها في الرد على دعاة التغريب، الذين ينادون بإخراج المرأة من بيتها، ويدفعونها إلي ميادين العمل ومجالاته المختلفة التي تخالف فطرتها، وتقضي على طبيعتها، تحت شعارات

مختلفة مثل: حرية المرأة، وحقوق المرأة، ونهضة المرأة، وعدم تعطيل نصف المجتمع... الخ.

متخذين من هذه القصة دليلاً شرعياً على دعواهم تلك حيث بينت القصة ما يلي:-

- أ- إن خروج المرأتين إلي العمل كان لضرورة وكان منضبطاً بالضوابط الشرعية.
- ب- كانت المرأتان بعيدتين عن محل تجمع الناس وكانتا تذودان غنمهما لئلا تختلط بغير الناس.
- ج- أكدت المرأتان عدم رغبتهما في الاختلاط بلسان الحال ولسان المقال.
- د- كلام موسى عليه السلام كان من قبيل الشفقة عليهما والرحمة والرافة بها.
- هـ- كلام المرأتين مع موسى عليه السلام كان بعيداً عن موطن الريبة.
- و- مماشاة موسى عليه السلام للمرأة الأجنبية أحاطتها الحيطة وتخللها الورع.
- ز- بادرت المرأتان بإزالة تلك الضرورة عند أول فرصة.
- ح- جعل الأب الصالح مهر إحدى البنيتين رعى الماشية لتتمكن البنات من القرار في البيت.

هذا والله تعالى أعلم وطلباً اللهم على سيدنا محمد وعلى آل وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

القوامش والمراجع

- ١- هذه العبارات جمعتها من كتاب المرأة المسلمة أمام التحديدات لأحمد بن عبد العزيز الحصين (ص ٩٨-١٠٠) دار البخاري-الرياض. ط. الخامسة ١٤٠٦هـ. وكتاب: رأى الشرع في المرأة. للمؤلف السابق (ص ٢٤-٢٧) دار البخاري-الرياض. ط. الثامنة. بدون سنة الطبع.
- ٢- سورة الأحزاب. الآية/٣٣.
- ٣- الإمام البخاري. محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري مع فتح الباري، كتاب النكاح. رقم الحديث ٥٢٠٠ (ج ٩/٢٩٩) ط. رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد-الرياض.
- ٤- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، (١٧/٢٣٥) جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش. دار المؤيد-الرياض. ط. الخامسة ١٤٢٤هـ.
- ٥- انظر: الصغير. أ. د. فالح بن محمد الصغير. المرأة المسلمة. ومسؤولياتها في الواقع المعاصر (ص ٩٧) دار أشبيليا-الرياض- ط. الأولى ١٤٢٤هـ.
- ٦- انظر على سبيل المثال: المرجعين السابقين وفي كتاب مسؤولية المرأة المسلمة للشيخ عبد الله الجارالله (ص ٧٩) ط. الأولى ١٤٠٤هـ- وفي كتاب المرأة المسلمة/لوهب الألباني (ص ٢٢٨) دار القلم-بيروت، ط. الأولى ١٣٩٥هـ.
- ٧- أشار الشيخ محمد متولي الشعراوي إلي هذه القضية في هذه القصة. انظر كتابه: قضايا معاصرة (ص ٦١-٧٢) مكتبة القرآن، بدون سنة الطبع.
- ٨- الإمام الطبري. محمد بن جرير الطبري. جامع البيان عن تأويل أي القرآن (ج ٢٠/٥٣) دار الفكر-بيروت. سنة النشر ١٤٠٥هـ.

٩- انظر المرجع السابق عن رواية السدي (جـ ٢٠/٣٥)، والإمام القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (جـ ١٣/٢٦٦). ط. الثانية عام ١٣٧٢ هـ. دار الشعب-القاهرة.

١٠- انظر الإمام الطبري. عن رواية السدي. مرجع سابق (جـ ٢٠/٥٣) وذكر الإمام القرطبي نحو هذا عن السدي. ومقاتل. مبيناً أن الملك هو جبريل عليه السلام. معقباً على ذلك بقوله: فالله أعلم (جـ ١٣/٢٦٦).

١١- الإمام الطبري. مرجع سابق (جـ ٢٠/٥٦).

١٢- انظر الإمام القرطبي، مرجع سابق (جـ ١٣/٢٦٩)، والعلامة السعدي، عبد الرحمن بن ناصر السعدي/تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص ٧٢٠) دار السلام للنشر والتوزيع، ط. الثانية ١٤٢٢ هـ.

١٣- راجع في هذا تفسير الإمام الطبري فقد ذكر هذا في رواية عن ابن جريج وعن شريح (جـ ٢٠/٥٧). وقد ذكر في مسألة الصخرة، والعدد الذي يقدر على رفعها روايات أخرى. فمنها أنه لا يستطيع كشفها إلا ثلاثون رجلاً. في رواية عن ابن عباس رضي الله عنه راجع تفسير الإمام الطبري (جـ ٦٣/٦٣) وكذلك ذكر سبعة نفر في رواية عن ابن زيد. راجع تفسير الإمام الطبري (جـ ٢٠/٦٤).

١٤- انظر: الحافظ ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تفسير القرآن العظيم (جـ ٣/٣٨٤) ط. عام ١٤٠١ هـ. دار الفكر- بيروت. وقال تعليقا على هذه الرواية إسناده صحيح.

١٥- انظر: الإمام السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال السيوطي، الدر المنثور في التفسير بالمأثور في رواية عن ابن عباس رضي الله عنه أخرجها الفريابي وعبد بن حميد وابن المنذر (جـ ٦/٤٠٤). ط عام ١٩٩٣. دار الفكر- بيروت.

١٦- سورة القصص: آية ١٧.

- ١٧- الإمام أبو السعود . محمد بن محمد العمادي المعروف بأبي السعود . إرشاد العقل السليم إلي مزايا القرآن الكريم (٧/٧) دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- ١٨- الإمام البخاري . مرجع سابق وسبق تخريجه (ص ٤) . هامش رقم (٣)
- ١٩- الحافظ ابن كثير . مرجع سابق (ج ٣/٣٨٥) وقال عقب الرواية هذا إسناد صحيح . قال الجوهرى - السلفع من الرجال : الجسور ، ومن النساء : الجريئة السليطة ، ومن النوق الشديدة انظر : الإمام القرطبي . مرجع سابق (ج ١٣/٢٧٠) .
- ٢٠- الإمام ابن الجوزي . عبد الرحمن بن على الجوزي ، زاد المسير ابن الجوزي (ج ٦/٢١٤) . ط. الثالثة عام ١٤٠٤ هـ . المكتب الإسلامي - بيروت .
- ٢١- تفسير أبي السعود مرجع سابق (ج ٧/٩) ويذهب المفسرون إلي أن إسناد الدعوة إلي أبيها فيه من التأدب في العبارة إذ إنها لم تطلبه مطلقاً ، لئلا يوهم ريبة من كلامها . راجع في ذلك الحافظ ابن كثير مرجع سابق (ج ٣/٣٨٥) الإمام البغوي ، الحسين بن مسعود الفراء البغوي ، معالم التنزيل (ج ٣/٤٤٢) ط. الثالثة ١٤٠٧ هـ دار المعرفة - بيروت
- ٢٢- الحاكم النيسابوري . محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم . المستدرک على الصحيحين (ج ٢/٤٤١) . وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه
- ٢٣- الإمام البغوي مرجع سابق (ج ٣/٤٤٢) .
- ٢٤- الإمام الطبري مرجع سابق (ج ٢٠/٦٣) .
- ٢٥- الإمام البخاري . أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري . صحيح البخاري ، كتاب الشهادات ، باب من أمر بإنجاز الوعد ، رقم الحديث ٢٦٨٤ (ج ٢/٢١٧) دار الفكر ، ط. عام ١٤١٤ هـ
- ٢٦- انظر : الحصين ، مرجع سابق ، رأى الشرع في المرأة حكم الإسلام في توظيف المرأة (ص ٢٠)

- ٢٧- سورة الأحزاب جزء من الآية ٣٣.
- ٢٨- الإمام القرطبي مرجع سابق (ج-١٤/١٧٩).
- ٢٩- الحافظ ابن كثير مرجع سابق (ج-٣/٤٨١).
- ٣٠- سورة الأحزاب جزء من الآية ٣٣.
- ٣١- سورة الأحزاب جزء من الآية ٣٤.
- ٣٢- سورة الطلاق آية: ١٠
- ٣٣- أبو زيد، مرجع سابق (ص/٩٠).
- ٣٤- الإمام البخاري. محمد بن إسماعيل: صحيح البخاري مع الفتح، كتاب الوصايا. رقم الحديث ٢٧٥١ (ج-٥/٣٧٧) (ج-٩/٣١٩).
- ٣٥- الإمام مسلم: للحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري. صحيح مسلم (ج-٤/٢٠٩٢).
- ٣٦- الإمام البخاري. مرجع سابق. كتاب النكاح. رقم الحديث ٥٢٢٤ (ج-٩/٣١٩).
- ٣٧- الإمام البخاري. مرجع سابق. رقم الحديث ٥٢٣٧ (ج-٩/٣٣٧).
- ٣٨- العيني. الإمام محمود بن أحمد. عمدة القاري بشرح صحيح البخاري (ج-٢٠/٢١٨) طبعة محمد أمين - بيروت.
- ٣٩- الحصين. أحمد بن عبد العزيز رأى الشرع في عمل المرأة (ص/١٤) ط. الأولى ١٤١٩هـ الجريسي - الرياض
- ٤٠- الإمام البخاري. مرجع سابق كتاب النكاح. رقم الحديث ٥٢٢٤ (ج-٩/٣١٩).
- ٤١- الإمام مسلم. مرجع سابق. كتاب الطلاق. رقم الحديث ١٤٨٣ (ج-٢/١١٢١).
- ٤٢- الباطنين. مرجع سابق (ص/٦٨).
- ٤٣- انظر: الإمام القرطبي، مرجع سابق (ج-١٣/٢٨٠).

٤٤- العلامة الألوسي . شهاب الدين السيد محمود الألوسي . روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (ج ٢٠/٧٢) ط. الرابعة دار إحياء التراث العربي - بيروت .

٤٥- انظر: المرجع السابق (ج ٢٠/٦٠ ، ٦١) .

٤٦- انظر: الشيخ ابن عاشور . مرجع سابق (ج ٢٠/١٠٠) والعلامة الألوسي . مرجع سابق (ج ٢٠/٦٠) .

٤٧- انظر: الشعراوي . الشيخ محمد متولي الشعراوي ، قضايا معاصرة (ص ٦٣) مكتبة القرآن بدون سنة الطبع .

٤٨- انظر: العلامة الألوسي ، مرجع سابق (ج ٢٠/٦٧) .

٤٩- الجار الله . عبد الله الجار الله . ماذا يجب عليك فتاة الإسلام ، (ص ٢٠) دار المنار . الخرج . ط. الثانية ١٤١١ هـ .

٥٠- الإمام مسلم . مرجع سابق . كتاب الصلاة رقم الحديث ٤٤٠ (ج ١/٣٢٦) .

٥١- الإمام البخاري . مرجع سابق ، رقم الحديث ٨٧٠ (ج ٢/٣٥٠) .

٥٢- البابطين . مرجع سابق ص ٤١٤ .

٥٣- أبو داود . سنن أبي داود المطبوعة مع بذل المجهود (ج ٣/٣٠٣) دار الكتب العلمية - بيروت .

وقال الشيخ الألباني عنه : صحيح . انظر صحيح الجامع الصغير ، رقم الحديث ٥١٣٤ (ج ٥/٦١) .

٥٤- انظر: السهارنفوري الشيخ خليل أحمد السهارنفوري ، بذل المجهود في حل أبي داود (ج ٣/٣٠٤) دار الكتب العلمية - بيروت .

٥٥- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العالمية . الافتاء (حجاب المرأة ولباسها) (١٧/٢٣٢) دار المؤيد . ط. الخامسة ١٤٢٤ هـ . الرياض

- ٥٦- البخاري. مرجع سابق رقم الحديث ١٦١٨ (ج-٣/٤٧٩).
- ٥٧- الإمام ابن القيم. الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، (ص ٢٨١)، تحقيق: محمد حامد الفقي ط. القاهرة ١٣٧٢ هـ السنة المحمدية.
- ٥٨- انظر: الإمام القرطبي. مرجع سابق (٣٦٨/١٣) والعلامة الألوسي، مرجع سابق (ج-٢٠/٥٩).
- ٥٩- الشيخ ابن عاشور. مرجع سابق (ج-٢٠/٩٩).
- ٦٠- الإمام القرطبي. مرجع سابق (ج-١٣/٢٦٨).
- ٦١- الإمام ابن العربي، محمد بن عبد الله، أحكام القرآن (ج-٣/١٤٦٥)، تحقيق علي البجاوي. دار المعرفة - بيروت
- ٦٢- الإمام القرطبي. مرجع سابق (ج-١٣/٢٦٩).
- ٦٣- انظر: المرجع السابق.
- ٦٤- انظر العلامة الألوسي. مرجع سابق (ج-٢٠/٦٠).
- ٦٥- انظر: المرجع السابق.
- ٦٦- انظر: فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء. مرجع سابق (ج-١٧/٥٧).
- ٦٧- العلامة الألوسي. مرجع سابق (ج-٢٠/٦٥).
- ٦٨- الإمام القرطبي. مرجع سابق (ج-١٢/٢٧١) وسبق تخريجه (ص ٦) من هذا البحث.
- ٦٩- الحافظ ابن كثير. مرجع سابق (ج-٣/٣٧٢).
- ٧٠- سورة الأحزاب جزء من الآية ٥٣.
- ٧١- سورة الأحزاب الآية ٣٢.
- ٧٢- انظر: الحافظ ابن كثير. مرجع سابق (ج-٣/٤٨٣).
- ٧٣- سورة النور الآية ٣١.
- ٧٤- انظر: د. البابطين. مرجع سابق (ص ٤٢٤، ٤٢٥).

٧٥- قطب. مرجع سابق (ج٦/٩٧).

٧٦- العلامة الجصاص. مرجع سابق (ج٣/٣١٩).

٧٧- ابن قدامة موفق الدين أبي محمد عبد الله بن محمد بن قدامة المقدسي "الغني"
(ج٣/١٤٦٥) مكتبة الرياض الحديثة - الرياض.

٧٨- المرجع السابق.

٧٩- نقلاً عن: الإمام القرطبي. مرجع سابق (ج١٣/٢٦٩).

٨٠- انظر: المرجع السابق. والحافظ بن كثير. مرجع سابق (ج٣/٣٧٠).

٨١- انظر: الحافظ ابن كثير. مرجع سابق (ج٣/٣٧٠). والعلامة الألويسي. مرجع
سابق (ج٢٠/٦٤).

٨٢- العلامة الألويسي. مرجع سابق (ج٢٠/٦٢) وانظر: الإمام ابن العربي، مرجع
سابق (ج٣/١٤٦٥) والإمام ابن عاشور. مرجع سابق (ج٢٠/١٠١).

٨٣- العلامة الألويسي. مرجع سابق (ج٢٠/٦١) وانظر: الحافظ ابن كثير. مرجع سابق
(ج٣/٣٧٠).

٨٤- العلامة الألويسي. مرجع سابق (ج٢٠/٦٥).

٨٥- المرجع السابق (ج٢٠/٦٦).

٨٦- سيد قطب. مرجع سابق (ج٦/٦٥).

٨٧- انظر: العلامة الألويسي، مرجع سابق (ج٢٠/٦٤) وتفسير أبي السعود. مرجع
سابق (ج٧/٩).

٨٨- ابن عاشور. مرجع سابق (ج٢٠/١٠٣).

٨٩- انظر: الإمام القرطبي. مرجع سابق (ج١٣/٢٧٠) والحافظ ابن كثير. مرجع

سابق (ج٣/٣٧١) وسبق الحكم على رواية عمر بن الخطاب رضي الله عنه (ص١١) من هنا

البحث.

٩٠- انظر: الحافظ بن كثير. مرجع سابق (ج٣/٣٧١) والإمام القرطبي. مرجع سابق (ج١٣/٢٧٠). والعلامة الألويسي. مرجع سابق (٥٩/٢٠).

٩١- انظر العلامة الألويسي. مرجع سابق (ج٢٠/٦٢).

٩٢- سورة النساء جزء من الآية /٣٤.

٩٣- انظر: شيخ الإسلام ابن تيمية، الفتاوى (ج٣٢/٢٨١).

٩٤- الإمام البخاري. مرجع سابق، كتاب الاستئذان، رقم الحديث ٨٧٣/ (ج٢/٣٥١).

٩٥- الإمام مسنم. مرجع سابق. كتاب الصلاة. رقم الحديث ١٣٧ (ج١/٣٢٧).

٩٦- الإمام النووي. المجموع شرح المذهب (ج٤/١٩٩) دار الفكر-بيروت. بدون سنة

الطبع.

٩٧- انظر د. البابطين. مرجع سابق (ص٣٨١).

٩٨- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء. مرجع سابق (١٧/٢٣٦).

٩٩- انظر: هذه المواضع في هذا البحث (ص٢٢. ٢٣. ٣٥. ٣٦).

١٠٠- سبق بيان ذلك في هذا البحث (ص٢١. ٢٤).